العرب
الجمعة 2021/10/08
السنة 44 العدد 12203

عبداللهيان في لبنان لتثبيت النفوذ وسط غياب عربي ولامبالاة سعودية

أحزاب لبنانية تتظاهر رفضا لزيارة وزير الخارجية الإيراني

رغم إعلانه عن استعداد بلاده لدعم لبنان من أجل الخروج من وضعه الاقتصادي والاجتماعي الصعب، قوبلت زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان إلى بيروت بتحفظات حزبية وتساؤلات بشأن توقيتها وأهدافها غير المعلنة.

زيارة تسجيل نقاط

بيروت – وجّه وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان الخميس، في زيارة رسمية أداها إلى لبنان والتقى خلالها المسؤولين اللبنانيين رسائل مباشرة لخصوم بلاده مفادها أن لبنان منطقة نفوذ إيرانية، وسط غياب عربي ولامبالاة سعودية بتطورات الأوضاع في بيروت.

وقال عبداللهيان بعد لقائه رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، إن "وجود قوى غريبة في المنطقة هو العامل الأساسي في زعزعة الأمن فيها، والملفات الإقليمية يجب أن تحل على يد أهل المنطقة".

وتعكس تصريحات عبداللهيان الذي أغرق في استحضار مصطلحات "العدو" و"القوى الأجنبية"، رغم حديثه عن استعداد بلاده لمساعدة لبنان عبر بناء محطتين للتوليد الكهربائي، أن الأخير آتٍ لتسجيل نقاط لمصلحة المشروع الإيراني لا انشغاله بما يعانيه اللبنانيون من نقص في الوقود والأدوية وحتى الرغيف.

وتنبه رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي إلى فحوى زيارة عبداللهيان والهدف الحقيقي منها حينما أكد على أنه يرحب "بأي جهد من الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي طالما يندرج في سياق مساعدته في الحفاظ على منطق الدولة ومؤسساتها الدستورية ودورها في الحماية والرعاية وتقوية قواها الشرعية الأمنية والعسكرية".

وفي وقت سابق انتقد ميقاتي جلب حزب الله للمازوت الإيراني عبر سوريا، معتبرا ذلك إضعافا لمؤسسات الدولة وتعد على سيادتها.

ويتزامن تواجد عبداللهيان في لبنان مع وصول الناقلة الإيرانية الثالثة التي تحمل المازوت إلى ميناء بانياس السوري استعدادا لدخولها إلى بيروت عبر منافذ غير شرعية ودون مراقبة أجهزة الدولة اللبنانية.

ويؤكد محللون أنه تم الإفراج عن حكومة ميقاتي بعد تفاهمات فرنسية – إيرانية (ماكرون – رئيسي) وهو ما يجعل حزب الله الموالي لإيران الطرف الأقوى سياسيا وميدانيا.

ومن هنا يأتي التحفظ السعودي في دعم لبنان الغارق في الأزمات، إذ تنظر الرياض إلى حكومة ميقاتي على أنها حكومة حزب الله.

وتأتي زيارة عبداللهيان إلى بيروت بعد فشل المساعي الفرنسية في تليين مواقف الرياض تجاه بيروت.

ومؤخرا غادر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الرياض من دون وعود لدعم لبنان وهو نفس الموقف الذي اتخذته الرياض خلال مكالمة سابقة جمعت ماكرون بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وتقول أوساط سياسية سعودية إن مشكلة الرياض مع بيروت ليست في الأشخاص ولا في الحكومة، بل في السياسات اللبنانية لاسيما الخارجية التي يتحكم فيها حزب الله الموالي لإيران.

وتعتبر أوساط سياسية لبنانية أن السعودية هي الجهة الأكثر قدرة على دعم لبنان ومساعدته للخروج من أزماته، وهو ما فعلته في السابق، لكن هذه الأوساط تتساءل إن كان ميقاتي قادرا على إقناع السعودية بأنه ليس رئيس حكومة يتحكم فيها حزب الله من وراء الستار، وهل بمقدوره أن يتصرف بعيدا عن إملاءات الحزب وأمينه العام حسن نصرالله؟

وتنظر دوائر سعودية إلى حكومة ميقاتي على مثل ما نظرت إليه عام 2011، بمعنى أنه ألف حكومة حزب الله، ما يشير إلى أن السعودية لا صلة لها بالتسوية الداخلية – الخارجية التي جاءت بميقاتي إلى التكليف مجددا.

وبذلت الرياض كل ما في وسعها على مدى سنوات مضت لدعم لبنان وحث الفرقاء على منع ارتهانه إلى أيّ جهة خارجية، لكنّ اللبنانيين ظلوا ينظرون إلى المملكة كجهة مهمتها ضخ الأموال وتحريك الاقتصاد والسياحة دون أيّ التزام سياسي تجاهها، وهو خيار لم يعد يتماشى مع سياستها الجديدة.

إيلي محفوض

المقصود من الزيارة الإيحاء بأن لبنان امتداد للنظام الإيراني

وقدّمت المملكة المليارات من الدولارات في سبيل إعادة إعمار لبنان بعد الحرب الأهلية (1975 – 1990)، لكنّها بدت في السنوات الماضية غاضبة جراء فشلها في كبح جماح حزب الله المسلّح والنافذ المدعوم من إيران.

والأربعاء، تظاهر العشرات من اللبنانيين في العاصمة بيروت، رفضا لزيارة عبداللهيان إلى البلاد.

وتظاهر المحتجون في منطقة الأشرفية، شرق بيروت، بدعوة من مجموعة نشطاء تطلق على نفسها اسم "المجموعات السيادية". ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها شعارات منها "إيران أخرجي من لبنان"، و"نطالب بتحرير لبنان من الاحتلال الإيراني". وقال إيلي محفوض، رئيس حزب حركة التغيير، في كلمة خلال التظاهرة، إننا "نرفض زيارة وزير خارجية إيران إلى لبنان وكأن المقصود منها الإيحاء بأنّ الجمهورية اللبنانية هي دولة محتلّة فعليًا وهي امتداد للنظام والنفوذ الإيراني".

وأضاف محفوض "السيادة قبل الرغيف وسنقاوم كل احتلال مستندين إلى حقنا في تطبيق الدستور والقرارات الدولية". وشدد على أن زيارة وزير خارجية إيران "لا تأتي في السياق الدبلوماسي الطبيعي بين الدول بل هي تمثيل سافر لاحتلال نرفضه ونقاومه.

وتتهم أحزاب سياسية منها حركة التغيير، وحزب الأحرار، والقوات اللبنانية، إيران بمحاولة بسط نفوذها في لبنان من خلال تنظيم حزب الله، وهو ما ينفيه الحزب عادة.

الجيش اللبناني يتسلم 6 مروحيات هبة أميركية

بيروت – تعكس المساعدات العسكرية الأميركية للجيش اللبناني التزاما غربيا بدعم المؤسسة العسكرية اللبنانية التي تواجه ظروفا صعبة في ظل أزمة اقتصادية خانقة أثرت على قدراتها العملياتية.

وتسلم الجيش اللبناني الأربعاء 6 مروحيات مقاتلة من طراز "أم دي أف 530" في شكل هبة من الولايات المتحدة.

ومروحية "أم دي أف 530" من إنتاج شركة "أم دي" الأميركية للمروحيات، وتم تصميمها لتلبية متطلبات عمليات المراقبة في الأجواء الحارة وعلى ارتفاع عالٍ.

ووقع الرئيس الأميركي جو بايدن في التاسع من سبتمبر الماضي مذكرة رئاسية تسمح لوزير الخارجية أنتوني بلينكن بمنح مساعدات فورية للجيش اللبناني بقيمة 47 مليون دولار.

ومؤخرا كثفت القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، دعمها العسكري واللوجستي للجيش اللبناني؛ وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها تعزيز سيادة الدولة ومنع انهيار آخر حصن آمن للبنانيين.

وتتطلع الدول الغربية، بحسب مراقبين، إلى دور أكبر للمؤسسة العسكرية اللبنانية بغية ترجيح كفة الردع العسكري للدولة في مواجهة تنامي قدرات حزب الله، بما يساهم في منع أي ضغوط من الأخير لتحقيق مصالح سياسية في الداخل اللبناني أو تجاه ملفات إقليمية.

وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن إدارة بايدن ترغب في تفعيل قدرات الجيش اللبناني من أجل التصدي لحزب الله واحتواء نفوذ إيران في لبنان.

وأوضح المسؤول أن إدارة بايدن تدرك أن طهران تؤدي دورا فاعلا ومؤثرا في لبنان عبر تنظيم حزب الله، وهي بذلك ستبقى متمسكة بنفوذها في هذا البلد على الرغم من التقارب الممكن حصوله على مستوى المحادثات غير المباشرة مع طهران والمتعلقة بملفها النووي.

وفي مايو الماضي حذر قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون من أن الأزمة الاقتصادية وضعت الجيش على شفا الانهيار.

وتنامى الاستياء في صفوف قوات الجيش بسبب انهيار العملة الذي أدى إلى محو أغلب قيمة رواتب السلك العسكري.

وانخفضت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 90 في المئة منذ أواخر 2019، في انهيار مالي يشكل أكبر تهديد لاستقرار البلاد منذ الحرب الأهلية (1975 – 1990).

أزمة مستعصية للبحث عن رئيس مدني لمجلس السيادة في السودان

الخرطوم - لا يزال ملف الرئيس المدني لمجلس السيادة السوداني مبهما ويلف الغموض موعد استلامه بدلا من رئيسه العسكري، فيما تبدو القوى المدنية غير متفقة على الشخصية المرشحة لشغل هذا المنصب.

وتمسكت قوى الحرية والتغيير، الخميس، بضرورة انتقال رئاسة مجلس السيادة إلى المدنيين في موعدها دون إشارة لموعد محدد، وقالت "آن أوان تسليم رئاسة المجلس للمدنيين، وضرورة الالتزام بالوثيقة الدستورية واتفاقية سلام جوبا".

وتحظى القوى المدنية بتمثيل يضم ست شخصيات وخمسة من العسكريين، فضلا عن ثلاثة من قيادات الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وبرز من المدنيين بمجلس السيادة كل من اسمي محمد الفكي ومحمد حسن التعايشي، ومال الاتجاه في البداية إلى اختيار أحدهما ليحل مكان الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الحالي.

وفي خضم الخلافات بين المكونين العسكري والمدني يتنامى الحديث عن الإحلال والتجديد في رئاسة المجلس، ما أوحى بأن المدنيين يهربون من أزماتهم الداخلية إلى الأمام ويريدون استثمار الدعم السياسي الدولي لإحراج العسكريين ووضع الكرة في ملعب الجيش.

وتبدو المشكلة أبعد من قبول أو رفض الجيش بتسليم دفة القيادة للمدنيين، لأن السوس السياسي الذي ينخر في الفريق الأخير يعوق تفاهم قواه الرئيسية على اسم شخصية تحظى بالتوافق عليها، ما يعني أن البرهان مستمر لأجل غير مسمى، خاصة أن فترة التسليم والتسلم لا تزال مجهولة بعد التعديلات التي أدخلت على الوثيقة الدستورية بموجب توقيع اتفاق السلام في الثالث من أكتوبر 2020.

وتسببت التعديلات في تباين التفسيرات، حيث فرضت احتساب مدة الفترة الانتقالية المحددة بـ39 شهرا منذ بداية إقرارها، أي في أكتوبر الماضي، بدلا من أغسطس 2019 موعد توقيع الوثيقة، ويتولى قائد عسكري رئاسة الفترة الأولى ومدتها 21 شهرا، ثم يتولى قائد مدني المدة الباقية، ويدور لغط حول اقتسام المدة الإضافية بين الجانبين أم يتم الاحتساب مدة المرحلة الانتقالية من وقت تعديل الوثيقة الدستورية.

ولا يزال الفصل في هذه المسألة غامضا، ويمكن أن يستغرق وقتا، فقد يتم اللجوء إلى جهات قانونية للحسم، ما يعني المزيد من الجدل السياسي، والذي حاولت قوى الحرية والتغيير عدم الانصياع له بإصدار بيان لها الخميس يشدد على تولي الرئيس المدني.

وفجّر محمد سيد أحمد الجاكومي رئيس كيان الشمال مفاجأة في مؤتمر صحافي عقده بدار وكالة الأنباء السودانية، الأربعاء، حيث طالب بعدم السماح لعضوي مجلس السيادة الفكي والتعايشي بشغل منصب رئيس المجلس عن المدنيين، وضرورة الاتفاق على شخصية معلومة ليس لها انتماء سياسي.

وتحولت مشكلة الانتماء السياسي إلى كرة ثلج تكبر يوميا مع كل اسم يطفو اسمه في بورصة التكهنات المرشحة، فعدد كبير من السودانيين يعملون بالسياسة وينشغلون بها، ومن الصعوبة أن تجد شخصية محايدة في الوقت الراهن.

ويأتي الخوف من أن غالبية الأسماء التي تصلح لتولي هذا المنصب جرى حرقها أو تدور حولها شبهات سياسية، كما هو حاصل مع الفكي والتعايشي، فالنيران التي اشتعلت الفترة الماضية بين قوى متباينة جرفت في طريقها الكثير من الشخصيات المدنية الوطنية التي كان يتم التعويل عليها لتولي رئاسة مجلس السيادة.

ويقول مراقبون إن اختيار رئيس مدني للسيادة لم تعد عملية هينة بعد أن ضرب الانقسام تحالف قوى الحرية والتغيير، وبرز معسكران كبيران داخله، ويحاول أن يكون رئيس الحكومة عبدالله حمدوك محايدا بينهما، غير أن هناك أصواتا تشكك في ذلك وتضعه في جانب المعسكر الرئيسي الذي يهيمن على غالبية مفاتيح حكومته.

مصطفى الجميل

وصول المدنيين لرئاسة السيادة عملية مشكوك فيها

خالد الفكي

التوافق على شخصية مستقلة يقبلها الجميع لن يكون سهلا

وقال المحلل السياسي خالد الفكي إن مكونات الحرية والتغيير تتعرض لأزمة بعد أن انقسمت إلى طرفين، ويصعب الاتفاق على الطرف الذي لديه الحق في تسمية رئيس مجلس السيادة حال جرى تسليم السلطة فعلا للمدنيين، لأن القوى المنشقة عن التحالف التي وقعت على ميثاق "التوافق الوطني" مؤخرا تشكل حاضنة سياسية للمكون العسكري وتعمل على تقويته وسوف تمثل عائقا أمام توافق المدنيين.

وأكد في تصريح لـ"العرب" أن الأحزاب تبحث عن شخصية توافقية تحمل صفة الاستقلالية بعيداً عن الانتماء لأي من التيارات السياسية وتحظى برضا المكونات المختلفة لتكون على رأس مجلس السيادة، لكن الوصول لتلك الشخصية لن يكون ممهداً، فالصراع المشتعل في شرق السودان مع الخلافات البينية والتباين في الرؤى ألقيا بظلالهما على جميع مسارات المرحلة الانتقالية.

وتسبب فشل السلطة الانتقالية في حل أزمة الشرق في عدم حدوث تطور نوعي على مستوى تسوية الخلافات بين المدنيين والعسكريين، وتسليم السلطة لقوى الحرية والتغيير قريبا، ومتوقع أن تنفجر أزمات أخرى تزيد من الأزمات بين الطرفين.

ولم يستبعد أستاذ العلوم السياسية في جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم مصطفى الجميل حدوث تغييرات في عضوية مجلس السيادة قبل تسليم المدنيين رئاسة المجلس، غير أن المشكلة تتمثل في اتفاق المدنيين أنفسهم على الشخصيات المرشحة، وأن الفشل في اختيار بديل للسيدة عائشة موسى التي استقالت قبل عدة أشهر يبرهن على أن الخلافات بين القوى المدنية قد تفقدها حضورها على رأس السلطة.

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن تحالف الحرية والتغيير ككتلة صلبة لم تعد كما كانت عندما جرى تشكيل مجلس السيادة، بينما يحافظ العسكريون على صلابتهم، ما يجعل وصول المدنيين إلى رئاسة السيادة عملية مشكوك فيها، ويدفع نحو تحرك جهات مدنية للوساطة بين تيارات مختلفة سعيا للاتفاق على معايير اختيار مرشحين جدد.

أزمة تلو أخرى

دمج الفصائل المسلحة تكتيك تركي لخلط الأوراق في إدلب

أنقرة – بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين الخميس، العلاقات بين البلدين وقضايا إقليمية، في وقت فاقم فيه فشل أنقرة في ضبط الفصائل المتطرفة الموالية لها في إدلب شمال غربي سوريا الخلافات بين البلدين.

وتأتي المناقشات عقب فشل اللقاء الذي جمع أردوغان ببوتين في سوتشي مؤخرا، وتم خلاله بحث فرص التهدئة في إدلب وتثبيت الهدنة غداة تصعيد عسكري روسي.

وتخضع محافظة إدلب إلى حدّ كبير لسيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) التي تعتبرها الأمم المتحدة إرهابية، وهو ما يشكل اختلافا خطيرا للغاية بين تركيا التي تدعم هذه الكيانات وروسيا التي تطالب بضبطها وإخراجها من المنطقة.

وتدعم تركيا المقاتلين الذين سعوا للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، بينما ساعدت روسيا في صمود الأسد بعد عقد من الصراع.

وتسيطر مجموعات مسلحة غالبيتها جهادية وعلى رأسها هيئة تحرير الشام على محافظة إدلب.

وتركز روسيا عادة على استهداف مجموعات تنتمي إلى هيئة تحرير الشام عند كل مطب تشهده العلاقات الروسية – التركية في سوريا منذ التوصل إلى اتفاق الهدنة في 2018.

واتخذت تركيا بعض الخطوات على الأرض في مساع لإرضاء الحليف الروسي ووقف التصعيد في المنطقة، إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات كبيرة، من بينها أنشطة العناصر المتطرفة الخارجة عن السيطرة.

وأفادت مصادر سورية عن وجود مساع تركية لدمج هيئة تحرير الشام مع الجيش الوطني الحرّ المعارض، في محاولة لخلط الأوراق واسترضاء الجانب الروسي المتحفظ بقوة على أنشطة الجماعات المتطرفة.

وكشفت تلك المصادر أن تركيا تسعى إلى إيجاد مخرج من أزمتها في إدلب، وبدأت بإطلاق المبادرات وبالونات الاختبار باتجاه موسكو، وأولها دمج تحرير الشام مع الجيش الوطني.

ويقول مراقبون إن الاندماج بين تحرير الشام والجيش السوري الحرّ يحتاج إلى هندسة على مستوى القيادات، ليتم استبعاد كل الشخصيات غير المرغوب فيها، لكن هذا الأمر في حال حدوثه سيصطدم برفض روسي.

ويرجح محللون أن تستغل روسيا أمر الاندماج في حال حصوله لاستهداف كل المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري تحت ذريعة محاربة الإرهاب، ما يعقّد الوضع أكثر ويخالف الحسابات التركية.

وفي مايو 2017 أعلنت تركيا وروسيا وإيران التوصل إلى اتفاق على إقامة "منطقة خفض تصعيد" في إدلب، ضمن اجتماعات أستانة المتعلقة بالشأن السوري. إلا أن قوات النظام السوري وداعميها الروس يهاجمون المنطقة بين الحين والآخر، رغم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في الخامس من مارس 2020.